A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/268
E/1991/107
1 July 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ٧٨ (و) من القائمة الاولية*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
التصحر والجفاف

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١
البند ٨ (ط) من جدول الاعمال المؤقت**
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
التصحر والجفاف

الحالة في البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في افريقيا

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٣
ثانيا - الجفاف والتصحر في افريقيا	٦ - ٥٧	٤
ألف - حالة الجفاف : ١٩٨٨-١٩٩٠	١١ - ١٨	٥
باء - حالة التصحر : ١٩٨٩-١٩٩٠	١٩ - ٣٤	٧
جيم - آثار تكرار الجفاف والتصحر	٣٥ - ٥٧	٩
ثالثا - المبادرات المتعلقة بالجفاف والتصحر	٥٨ - ١٠٣	١٥
رابعا - الاستنتاجات والتوصيات	١٠٤- ١٢٠	٢٥

* A/46/50 .

** E/1991/100 .

المحتويات (تابع)

المرفقات

الصفحة

الاول - البلدان المتأثرة بالتصحر في افريقيا ٣٩

الثاني - البلدان المتأثرة بالجفاف وحالات الطوارئ الاخرى ، ١٩٩١ ..... ٣١

الثالث - متوسط معدلات النمو السنوية في اجمالي انتاج الاغذية ونصيب الفرد منه ، ١٩٧٦-١٩٨٩ ..... ٣٣

الرابع - المؤشرات الاساسية لافريقيا ٣٦

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، كما أيّدته الجمعية العامة في مقررها ٤٣٧/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ففي الفقرة ٩ من القرار ، طلب المجلس إلى الامين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين تقريرا عن تطور الحالة في البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف وأن يطرح ، حسب الاقتضاء ، اقتراحات محددة ومنسقة للعمل .

٢ - وكان موضوع أثر الجفاف والتصحر على البلدان المتضررة بندا مستقلا في بنود الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، وأعيد النظر فيه خلال الدورات الاربعين والحادية والاربعين والرابعة والاربعين ، ونظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته العادية الثانية المعقودة في عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩ (انظر A/40/392-E/1985/117 و A/41/346-E/1986/96 و A/44/296-E/1989/81) .

٣ - وينبغي الاطلاع على هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الامين العام عن مختلف أحكام قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٤ .

٤ - ولدى تجميع هذا التقرير ، تم الحصول من الوكالات والمنظمات ذات الصلة على قدر كبير من المعلومات عن الحالة الراهنة وعن المبادرات الاخيرة المتصلة بالجفاف والتصحر ، والتي قدّمتها الوكالات والمنظمات ذات الصلة (منظمة الاغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ، والسلطة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة . وقد أدت القيود المتعلقة بطول التقارير إلى استبعاد إمكانية ادراج المساهمات المقدّمة بصورة تفصيلية ، على الرغم من أنه من الواضح أن القيام بذلك سيكون مفيدا . وعليه فإن الفرع ذي الصلة من التقرير هو موجز وملخص للاتجاهات

الرئيسية التي يمكن الوقوف عليها من خلال الانشطة الاخيرة المتصلة بالموضوع قيد الدراسة .

٥ - ويستعرض هذا التقرير أولا حالة الجفاف والتصحر في البلدان المتأثرة في افريقيا ويتناول الاثار الناجمة عنه ، قبل المضي في دراسة الانشطة الجارية والمبادرات التي تزمع الحكومات والمنظمات الاقليمية والدولية القيام بها في ميدان الجفاف والتصحر . ويتضمن الفرع الاخير مقترحات محددة ومنسقة للعمل للنظر فيها من قبل الدول الاعضاء ، ولاسيما البلدان الافريقية المتأثرة ؛ والبلدان المانحة والمنظمات الدولية التي تعمل من أجل استصلاح الاراضي الجافة في القارة وتنميتها على نحو قابل للإدامة .

ثانيا - الجفاف والتصحر في افريقيا

٦ - قدّم مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر لعام ١٩٧٧ ، في خطة العمل لمكافحة التصحر ، تعريفا للتصحر بانه "انخفاض أو تدهور قدرة الانتاج البيولوجي للأرض مما قد يفضي في النهاية الى خلق ظروف شبه صحراوية"(١) . أو بانه "إفقار للنظم الايكولوجية القاحلة وشبه القاحلة تحت تأثير النشاط البشري" ؛ وهو يربطه في كلا الحالتين باستخدام الانسان للموارد الطبيعية بطريقة غير ملائمة .

٧ - وتذكر آخر التعاريف المتعلقة بالتصحر ، كتعريف البنك الدولي ، أنه عملية من تدهور مستمر للأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة ، يسببها الإنسان جزئيا على الاقل . ويسبب تدهور كل من الغطاء النباتي والتربة فقدان "الحيوية" . وبعد نقطة معينة ، تفقد الأرض حيويتها بحيث تصبح تكاليف الاصلاح باهظة للغاية ويصل التدهور من الناحية العملية مرحلة لا يمكن عكسها .

٨ - وتشير التقديرات الى أن الخسارة السنوية ستصل الى ١٠ ملايين هكتار (أو ٠,٧ في المائة) من المساحة المزروعة في الوقت الحاضر ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، إذا استمر التوجه الحالي للتدهور الكامل للأرض . والتصحر عامل هام في هذا التدهور .

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36 ، الفقرة ٧ من الفصل ١) ، والقرار ٣٣/١٧٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

٩ - والجفاف ظاهرة طبيعية تسببها أساسا عوامل مناخية وجوية . وقد تم تحديد ثلاثة أنواع من الجفاف : الجفاف الجوي ، أو امتداد فترات تساقط المطر سنويا دون معدله حيث يحسب عادة مقابل مستوى معياري اعتمدته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تبلغ مدته ٣٠ عاما ؛ والجفاف الهيدرولوجي الذي يظهر في انخفاض جداول المياه وانخفاض تدفق الانهار ، واختفاء الينابيع ونضوب مستودعات المياه الجوفية ؛ والجفاف الزراعي الذي يسفر عنه انخفاض الانتاج الزراعي ، واجهاد النباتات وعجز المحاصيل .

١٠ - وتتميز بالجفاف المتكرر الاراضي الصحراوية الجافة ، التي تتألف بصورة رئيسية من منطقة السهل السوداني ، وشمال افريقيا والبلدان التي تغطي أو تحاذي صحراء كالهاري وصحراء ناميب . وقد أصاب منطقة السهل السوداني الغربية جفاف شديد بوجه خاص في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٣ ، وامتد فيما بعد ليشمل منطقة السهل السوداني الشرقية وأجزاء من افريقيا الجنوبية . وفي الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ أصاب الجفاف نصف القارة الافريقية على الاقل وواجه ٢٢ بلدا نقصا في الاغذية . (Farmer and Wigley, 1985) . ارتفعت كميات المياه التي هطلت في عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ ، إلاّ أن عودة حالات الجفاف على نطاق واسع خلال عام ١٩٩٠ تثير الشك حول ما اذا كانت فترة الجفاف الطويلة قد انتهت حقا .

ألف - حالة الجفاف : ١٩٨٨-١٩٩٠

١١ - حصل العديد من أشد المناطق جفافا في افريقيا في أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على كميات من الامطار أفضل بكثير من الكميات التي تلقتها في فترة الجفاف الشديد في منتصف الثمانينات . بيد أن التحليل الدقيق للأرقام الشهرية يبين أنه على الرغم من أن عام ١٩٨٨ كان من أفضل الأعوام الممطرة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ عام ١٩٦٨ ، فإن كميات الامطار بوجه عام كانت أقل من تلك التي هطلت في سنوات ما قبل العجز ، وأن التغيرات الموسمية والجغرافية أسفرت عن وجود جيوب محلية تعاني من الجفاف المستمر . أما الجوانب الايجابية فهي ارتفاع كميات الامطار في منتصف الموسم ، وتوزع الامطار على نحو أكثر انتظاما طوال الموسم ؛ وكلاهما عاملان حاسمان في نجاح الموسم الزراعي .

١٢ - وكان موسم الامطار عام ١٩٨٩ جيدا بوجه عام في منطقة السهل السوداني ، حيث كانت كميات الامطار الموسمية في غربي اثيوبيا وشرقي السودان فوق المتوسط . ومع ذلك

فإن كميات الأمطار التي هطلت على شماليّ اثيوبيا وغربي السودان وجنوب شرق النيجر وموريتانيا وأجزاء من مالي وبوركينا فاصو ، كانت ، بدرجة ملحوظة ، أدنى من المستويات العادية . وكانت الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ هي أول فترة منذ منتصف الستينات تستقبل فيها منطقة السهل السوداني عموما سنتين متعاقبتين من الأمطار تقرب من المستويات العادية أو تزيد عليها ، استنادا إلى مؤشر ب. لامب الذي تستخدمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

١٣ - وخلال عام ١٩٩٠ ، بلغت نسبة الأمطار التراكمية في منطقة السهل السوداني ، ككل نحو ٧٠ في المائة من أساس ٣٠ سنة . وبدأ الموسم بهطول أمطار متباعدة وعشوائية ، مما نجم عنه ضعف المحاصيل في العديد من المناطق .

١٤ - وتقع المناطق التي تعرضت لأشد حالات الجفاف في غربي منطقة السهل السوداني في شمال السنغال وجنوبي موريتانيا ، مع حصول الكثير من المناطق المتبقية على نسبة تتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ في المائة من الأمطار العادية للفترة أيار/مايو - آب/أغسطس . وعانت المنطقة الغربية من السهل السوداني ، لا سيما السنغال وموريتانيا والنيجر ومالي ، وغرب الجنوب الافريقي من سنوات الجدب التي استمرت لفترة طويلة دون انقطاع .

١٥ - أما المناطق الشاسعة التي عانت أحوالا زراعية دون المتوسط بكثير في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ فإنها تتركز بوجه خاص في الشرق وتشمل أجزاء من السودان وشرقي اثيوبيا وشمالي كينيا وشمالي أوغندا .

١٦ - وفي السودان ، كان مجموع كميات الأمطار التي سقطت في آب/أغسطس من بين أدنى المستويات المسجلة في محطات عديدة ، وكانت درجات الحرارة مرتفعة فوق العادة . ولم تسجل كسلا في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/اكتوبر غير ٣٥ في المائة من متوسط هطول الأمطار خلال ٣٠ سنة ، بينما سجلت الأُبيِّض ٤٣ في المائة . وانتهى سقوط الأمطار في موعده العادي ولم تستطع النباتات التي زرعت في وقت متأخر إكمال دورة نموّها . على أن أجزاء من غربي وأواسط اثيوبيا وجنوبي السودان حصلت على ما يقرب من كميات الأمطار العادية أو يزيد عليها قليلا .

١٧ - وفي الجنوب الافريقي سقطت أمطار غزيرة في عام ١٩٨٩ ، بعد بداية بطيئة ، ولكن الحالة كانت أكثر جفافا من المعتاد في المناطق القاحلة في ناميبيا والمنطقة الشمالية الغربية من الجنوب الافريقي وبوتسوانا . وبدأ كذلك موسم الأمطار لعام ١٩٩٠

متأخرا ، حيث انخفضت كميات الأمطار الأولية عنها في الأحوال العادية بنسبة ٥٠ في المائة بل وبلغت ٧٥ في المائة ، لكنها نشطت بعد ذلك مما نجم عنه ورود بلاغات من شرقي ناميبيا وغربي بوتسوانا وأجزاء من زمبابوي عن سقوط أمطار فوق المتوسط . وحصلت بقية المنطقة على أمطار تتراوح نسبتها بين ٧٥ و ١٠٠ في المائة من كميات الأمطار في الأحوال العادية . وكان سقوط الأمطار في جميع أنحاء شمال افريقيا مرضيا .

١٨ - وانعكست الزيادة في سقوط الأمطار بعد عام ١٩٨٦ في انتعاش جزئي للبحيرات الكبرى والأنهار ومستويات المياه في الآبار بحيث تجاوزت مستوياتها السابقة المسجلة التي كانت منخفضة . ولكن حدوث جفاف هيدرولوجي نتيجة لتكرر الجفاف مؤخرا أمر يتوقف على مدة هذا الجفاف .

باء - حالة التصحر : ١٩٨٩-١٩٩٠

١٩ - أوضحت صور التوابع الاصطناعية أن الحدود الشمالية للكتلة الاحيائية الخضراء في منطقة السهل قد انتقلت شمالا لمسافة تتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ كيلومترا . ومع ذلك ، فإن الغطاء النباتي قد تدهور في عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع الحالة السائدة في سنوات الخمسينات الممطرة .

٢٠ - وتسجل بيانات التوابع الاصطناعية أيضا حدوث انخفاض مستمر في الكتلة الاحيائية للغابات والاحراج في جميع أنحاء الأراضي اليابسة في افريقيا . وعلى الرغم من أن مساحة الغابات والاحراج زادت بوجه عام في افريقيا بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ، فقد كانت الجزائر والجماهيرية العربية الليبية هما البلدان الوحيدان في افريقيا اليابسة اللتان سجلتا حدوث زيادة ، في حين سُجّلت أدنى مستويات الانخفاض في بلدان منطقة السهل السوداني . وهذه أمثلة واضحة على استمرار التدهور الايكولوجي .

٢١ - ويبدو من غير المحتمل حاليا التحكم في التدني الايكولوجي ، حيث أصبحت العوامل المحددة لهذا التدني أكثر وضوحا في منطقة السهل السوداني .

اتجاهات العوامل التي تؤثر في التصحر ، ١٩٧٧-١٩٨٨
(النسبة المئوية لمعدلات التغير السنوية)

	افريقيا		جنوب السهل السوداني		السهل السوداني		شمال افريقيا	
	١٩٧٧-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٨	١٩٧٧-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٨	١٩٧٧-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٨	١٩٧٧-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٨٨
السكان	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,١	٣,٩	٣,٠	٣,٨	٣,٨
الماشية	١,٣	١,٧	١,٦	٣,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٣,٣
الحطب	٣,٩	٣,٠(أ)	٣,٣	٣,٣	٣,٥	٣,٣	٣,٤	٣,٣
الفحم النباتي	٣,١	٣,٩(أ)	٣,٣	٣,٤	٠٠	١,٥	٣,٤	١,٣

المصدر : التوقعات السكانية في العالم (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.88.XIII.7) ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) حولية الفاو السنوية للانتاج لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ؛ والفاو ، حولية الفاو السنوية للمنتجات الحراجية لعام ١٩٨٧ .

(أ) ١٩٨٥-١٩٨٧ .

٢٢ - وفي المناطق التي تنخفض قدراتها على التحمل ، يزيد النمو السكاني المستمر في افريقيا (ونسبته ٣,١ في المائة ، أي أعلى نسبة في أي قارة في العالم) من الضغوط على الارض . وقد ينجم عن ذلك تدهور حاد في الاراضي ، ما لم يكن هناك بديل أو وسيلة تكميلية لإعالة السكان .

٢٣ - وقد تسهم السياسات الحكومية في هذه المشكلة . وحيثما خصصت مساحات كبيرة من المراعي الجافة لمستعملين آخرين ، انخفضت مساحة أراضي المراعي الخالية وضعفت حقوق ملكية الرعاة مما لا يشجع على قيام ممارسات سليمة بيئيا . وبالمثل ، فإن نقاط المياه الحكومية والتشجيع على الاقامة طول الوقت قد يزيدان من الضغط على الاراضي والإفراط في الرعي ودوس الماشية .

٣٤ - وفي عام ١٩٨٩ ، قام مكتب الامم المتحدة للسهل السوداني ، لدى تقييمه للتقدم المحرز في تنفيذ خطة الامم المتحدة للانتعاش والتنمية في افريقيا ، بتعميم استبيانات على ٥٠ بلدا افريقيا و ٤٠ منظمة دولية . ورأت خمسون في المائة من الحكومات المجيبة أن حالة الجفاف والتصحر تزداد سوءا بدرجة كبيرة . كما يتبين من انخفاض مستويات المياه الجوفية وجفاف المياه السطحية ، وتدني المراعي وتدهور محاصيل الاراضي التي تعتمد على المطر والري ، وانتشار ظاهرة التصحر ، في حين قدّر ١٧ في المائة من البلدان المجيبة أن الحالة أسوأ ولكن بصورة طفيفة .

جيم - آثار تكرار الجفاف والتصحر

٣٥ - الاحساس واسع بآثار الجفاف والتصحر في المناطق المتضررة ، فهو ينهك القدرة الانتاجية للاقتصادات المحلية والوطنية ، ويهدد بقاء الناس في الصميم (انظر أيضا المرفقات ١-٤) .

١ - آثار الموارد المائية

٣٦ - لا يبدو أن موارد المياه الجوفية الاعمق قد تضررت كثيرا بتكرر فترة الجفاف ؛ فالواقع أن الادلة في النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا تشير الى أن هذه الاحتياطيات ربما كانت أكثر انتعاشا خلال الثمانينات مما كان متوقعا .

٣٧ - وكانت الفيضانات وتزايد تدفقات الانهار خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ - كما حدث مثلا في حوض النيل وزمبابوي - ترجع في جانب منها الى ازدياد سرعة سيل المياه فوق الارض بسبب تدهور التربة أو تفتتها .

٣٨ - وقد انخفضت معدلات المياه السطحية بعض الشيء خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وسبّبت مخاوف من انكماش الزراعة في المناطق التي تضررت بشدة أصلا من نقص الامطار - كما حدث في وادي نهر النيجر ووادي نهر السنغال في موريتانيا . ففي السنغال ، انخفضت بشدة مساحة المناطق المزروعة على أساس انكماش الزراعة بسبب انخفاض الحد الادنى لمنسوب هذين النهرين .

٣٩ - كما سبّب شدة انخفاض منسوب المياه في حوض النيل نقص مياه الري والاستهلاك البشري في السودان ، مما أثارت شكوكا في امكانية استمرار التوسع في مناطق الري .

٢ - الآثار في الغطاء النباتي

٣٠ - الجفاف ظاهرة متكررة في الأراضي الجافة من افريقيا ، وهذا يعني ضمنا أن النمط السائد هناك هو تغير أحوال الخضرة . وكان الغطاء النباتي الحالي وليد فترة أرطب وقد لا تدوم . فبعد عشرين عاما من تزايد الجفاف ، من الطبيعي أن يتغير الغطاء النباتي .

٣١ - ويؤدي الضغط على الأراضي بسبب نمو السكان وقطعان الثروة الحيوانية الى استمرار تدهور البيئة ، مثل تزايد تمركز بؤر تدهور التربة بسبب دوس الماشية على الأرض في القرى وعلى نقاط سقايتها . ويبدو أن هذه الآثار أقل حدة في سنوات المطر وتتأزم خلال فترات الجفاف .

٣ - الآثار في الزراعة

٣٢ - أفادت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٨٩ باستمرار التحسن في القطاع الغذائي في افريقيا لأن نمو الانتاج الزراعي كان أسرع من تزايد السكان بفضل المنسوب الجيد من المطر . ومع ذلك انخفض مجموع الانتاج الغذائي في بوتسوانا والسنغال في عام ١٩٨٩ بالقياس الى عام ١٩٧٥ . كما انخفض الانتاج عموما في عام ١٩٨٩ عما كان عليه في عام ١٩٨٨ ، ثم انخفض مرة أخرى في عام ١٩٩٠ .

٣٣ - وتظهر آثار الجفاف الذي حدث في العام الماضي من انخفاض المحاصيل في بلدان كثيرة من افريقيا . فقد كان متوسط المحصود في البلدان التي تتولاها اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني (وهي بوركينا فاصو وتشاد والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر) يقل ٦ في المائة عن عام ١٩٨٩ ، وكانت الخسارة تتراوح بين نحو ٥ في المائة في غامبيا ومالي و ١٠ في المائة في السنغال ، وبين ٣٠ في المائة في موريتانيا والنيجر . أما في شرقي افريقيا فانخفض الناتج في أجزاء من السودان ٤٣ في المائة ، بينما عجز شمال كردفان وشمال دارفور تقريبا عن انتاج أية محاصيل .

٣٤ - وبعد أن تأخر كثيرا موسم المطر وما أدى اليه من تأخير الغرس ، من المتوقع انخفاض الانتاج في زمبابوي وزامبيا وليسوتو ومدغشقر وجنوب افريقيا ، وسيؤدي ذلك الى عدم وجود أية فوائض يمكن تصديرها من هذه المنطقة الفرعية خلال عام ١٩٩١ .

٤ - الآثار في الانتاج من الثروة الحيوانية

٣٥ - أما حالة قطاع الثروة الحيوانية فأقل وضوحا . ففي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ استقر كثيرا عدد رؤوس البقر في معظم بلدان افريقيا . ومع ذلك ازداد كثيرا عدد رؤوس الماعز ، وهذا يشير الى تزايد تفضيل مربي الماشية للحيوانات التي تقاوم الجفاف رغم أن قيمتها السوقية أقل .

٣٦ - وقد جدد تكرر الجفاف المصاعب للرعاة . فقد كثرت رؤوس الماشية المباعة في السوق ، مما قلّل أسعارها مثلا في السودان والنيجر . وكان من آثار نقص العلف والاغذية بسبب الجفاف أن أصبح كثير من الرعاة والعمال الموسميين يتنقلون أبكر من المعتاد بحثا عن أحوال أفضل ، وسبّب ذلك اجهادا للمناطق التي وفدوا عليها ، كما حدث مثلا عند انتقالهم من النيجر الى بنن والكاميرون حسبما أفاد به "النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر عن الاغذية والزراعة" التابع لمنظمة الاغذية والزراعة في آذار/مارس ١٩٩١ .

٥ - الآثار في الوضع الغذائي

٣٧ - سيؤدي انتشار نقص المحاصيل خلال عام ١٩٩٠ الى نقص الاغذية قبل موسم الحصاد القادم . فقد أفاد النظام المذكور في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وآذار/مارس ١٩٩١ بأن احتمالات التموين من الاغذية في جنوب الصحراء الكبرى من افريقيا آخذة في التدهور ، وأن متطلبات المساعدة الغذائية في ٤٨ بلدا ناميا في المنطقة ستزداد بشدة في عام ١٩٩١ (من ٢,٩ مليون طن في الفترة ١٩٨٩/١٩٩٠ الى ٥,١ مليون طن) .

٣٨ - وأكثر ما يبعث على القلق هو سرعة تدهور الحالة في السودان التي تحتاج الى مليون طن من المساعدة الغذائية بعد موسمين متعاقبين من ضعف المحاصيل .

٣٩ - كما تضرر كثيرا شمالي اثيوبيا ، فقد إنعدم المحصول تقريبا في معظم اريتريا وفي أنحاء من تيغري ، رغم أنه كان جيدا غالبا في مناطق أخرى .

٤٠ - والمساعدة الغذائية الطارئة لازمة لعدة بلدان في منطقة السهل السوداني من غربي افريقيا ، لا سيما تشاد وموريتانيا والنيجر . وذكرت منظمة الاغذية والزراعة أن الاغذية اللازمة لإغاثة النيجر في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ ينتظر أن تتضاعف تقريبا عما كانت

عليه في الفترة ١٩٨٩/١٩٩٠ . كما تحتاج بلدان أخرى ، لا سيما بوركينا فاصو ومالي والسنغال ، الى مساعدتها على أن تنقل داخليا الحبوب الغذائية الفائضة في بعض مناطق جنوبها الى مناطق نقص المحاصيل في شمالها .

٤١ - وهناك عامل يؤزم ذلك هو الحرب الأهلية ، فهي تؤثر في تيسر الأغذية في مناطق كثيرة جدا من القارة . والمشاكل الموجودة في اثيوبيا والسودان وأنغولا وموزامبيق مسجلة جيدا .

٦ - الآثار في تغير استغلال الأراضي

٤٢ - سبّب طول الجفاف مع السنين الطويلة بعض التغيرات في استغلال الأرض . وسبقت الاشارة الى تفضيل الماعز على الأبقار خصوصا في المناطق الأجدب . ولوحظ هذا الاتجاه أيضا حتى في الجزائر وأنغولا بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

٤٣ - وقد تزايدت مساحة المناطق المزروعة بالحبوب التي تقاوم الجفاف مثل الدخن والذرة الرفيعة بين الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ والفترة ١٩٨٩ . على أن الانخفاض في معدلات المحصول بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ يوحي بتفضيل محاصيل أخرى عند زيادة الأمطار .

٤٤ - وزادت بلدان كثيرة من تأكيدها على الري ، كما حدث مثلا في السودان التي تروي مناطق القمح والذرة الرفيعة . على أن نقص الموارد المائية قد يكون قيدا له شأنه في أسوأ احتمالات الجفاف .

٧ - الآثار في مستويات التغذية

٤٥ - يظهر ضعف المحاصيل بسرعة في البيانات الخاصة بالاستهلاك الغذائي ، فهو يبين عجز احتياطيات السكان عن مسايرة حالة الطوارئ . وما زالت معدلات التغذية الحالية أبعد ما تكون عن الرضا خصوصا في المناطق التي يتكرر فيها نقص المطر .

٤٦ - وازداد في عام ١٩٨٩ مقدار اللحوم المتاحة للاستهلاك إلاّ في البلدان التي استمرت فيها بؤر الجفاف مثل تشاد والسودان ؛ وكانت الزيادة ضئيلة في نصيب الفرد يوميا من البروتين باستثناء السودان التي شهدت انخفاضا ملحوظا في ذلك ، فقد هبط مجموع نصيب الفرد فيها من ٢٦٣ ٢ غراما في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ الى ١٩٨١ ١ غراما بين

عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ؛ كما أن السعرات للفرد يوميا انخفضت كثيرا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ عما كانت عليه بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ .

٨ - الآثار في الاقتصاد الريفي

٤٧ - يقترن نقص المحاصيل الغذائية نتيجة الجفاف بزيادة حتمية على ما يبدو في أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية . وشاعت أخبار ذلك خلال الشهور القلائل الأولى من عام ١٩٩١ ، كما حدث مثلا في السودان وبوركينا فاصو .

٤٨ - ففي السودان ، ظهرت ضآلة انتاج الدخن والذرة الرفيعة شمال خط العرض ١٣ خلال عام ١٩٩٠ من شدة ارتفاع أسعار الحبوب وبلوغها معدلات لم يسبق لها نظير في دارفور وكردفان .

٤٩ - ولهذه المستويات من الأسعار نتيجتان هامتان : أولا أن ارتفاع الأسعار يقلل كثيرا من فرص حصول كثير من ذوي الدخل المنخفض على الغذاء ، وثانيا أن هذا يحفز المزارعين على غرس مناطق اضافية للمحاصيل . فقد زُرعت في السودان مساحات كبيرة إضافية بالذرة الرفيعة في بداية موسم ١٩٩٠ .

٥٠ - وعكس ذلك ، تميل أسعار قطاع الثروة الحيوانية الى الهبوط في أوقات الجفاف ، لأن أصحاب القطعان يبيعون مواشيهم بسبب نقص العلف والمياه ، وسعيا لتحويل جانب من قطعانهم على الأقل الى مال والحصول على نقد لشراء الغذاء . وهذه العوامل تسبب تدهورا حادا في نسبة المواشي الى الحبوب الغذائية لدى المعتمدين على الرعي ، كما أنها تزيد من تدهور القدرة على إطعام أنفسهم . ولوحظت هذه الحالة في السودان والنيجر مؤخرا .

٥١ - ويقلل كثيرا تزايد الإنفاق على الغذاء من القدرات الريفية على شراء سلع استهلاكية ، مما يسبب آثارا في كافة أنحاء الاقتصاد الريفي ويحد من إمكانيات التنمية .

٩ - الآثار في تحركات السكان

٥٢ - التحرك السكاني سمة عريقة في مناطق الاراضي الجافة ، فهي تشهد رعاة مهاجرين ، وعمالا موسميين ، وسكانا يهربون من الظروف المعاكسة . وفي الظاهرتين الاخيرتين من تنقل السكان عاملان هامان هما انخفاض الإمكانيات والاحوال في المناطق الريفية ، وأوجه الإجحاف الصارخ في الاجور بين الريف والحضر . فالجفاف يقلل دخل الريف من المحاصيل النقدية ، ويقلل عند اشتداده من معدلات الاغذية المحلية بحيث يرغم الناس على الهرب سعيا وراء الغذاء والماء ، كما يحدث حاليا في منطقتي دارفور وكردفان بالسودان .

٥٣ - أما رد الفعل على المدى الطويل فهو أن الناس ينتقلون الى مناطق يرون فيها فرصا أفضل . وأدى هذا الى الانتقال الى المدن خصوصا لدى الرجال . وفي المناطق التي تقع شمال خط التماطر من منطقة الساحل السوداني الذي يتراوح منسوب المطر فيه بين ٣٠٠ و ٣٠٠ ملليمترا في العام ، أصبح اختفاء الرجال من القرى سمة ملحوظة باضطراد خلال الثمانينات .

٥٤ - ونتيجة لذلك ، ازداد كثيرا نمو المناطق الحضرية . ونظرا لكثرة الوافدين الجدد عليها من ذوي الموارد المحدودة ، أصبح النمو الحضري يتخذ بالذات شكل اتساع في ضواحي الاحياء في المناطق الحضرية التي كثيرا ما تكون فيها المرافق على حدها الادنى .

١٠ - الآثار في الاقتصاد

٥٥ - معظم بلدان افريقيا منكوبة بدرجات متفاوتة من التصحر الذي يؤثر كثيرا في حالة الاقتصاد وإمكانياته عموما . وقد شهد الانتاج الزراعي منذ عام ١٩٧٥ انخفاضا في الدخل الفردي - وهو المؤشر الذي يعكس قدرة القطاع الزراعي المحلي على سد مطالب المستهلكين المحليين .

٥٦ - كما أن متوسط النمو السنوي في دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي جنوب الصحراء الكبرى من افريقيا الذي ارتفع ٣ في المائة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٣ قد انخفض ٣,٨ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ، ثم انخفض ٤,٤ في المائة في عام ١٩٨٧ ، و ٠,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ .

٥٧ - وكان النمو الاقتصادي في افريقيا يقل في عام ١٩٩٠ عنه في عام ١٩٨٩ ، خصوصا في بلدان السهل السوداني . أما في شرقي افريقيا والجنوب الافريقي فربما لم تتجاوز نسبة النمو العام ٢,٥ في المائة ، أي أقل بمقدار ١,٣ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٨٩ . وكان هناك عامل أساسي في ذلك هو آثار أزمة الخليج في قطاع الطاقة . ويبدو أن الحالة في شمالي افريقيا حسنة لان الانتاج الزراعي كان فوق المعدل وأيضا بسبب الاحتياطيات المحلية من النفط .

ثالثا - المبادرات المتعلقة بالجفاف والتصحر

٥٨ - لم تكن مشاكل البيئة تحتل مكان الصدارة في جداول أعمال التنمية الوطنية خلال الستينات ، وكان يرجع هذا الى أسباب منها أن وفرة الامطار عموما كانت تخفي كثيرا من علامات الانذار التي بدأت تظهر خلال الخمسينات . ومع ذلك ظهرت بعض برامج حفظ البيئة في مناطق أضر بها الجفاف كثيرا ، كما هو الحال مثلا في اقليم ياتنجا في بوركينا فاصو .

٥٩ - وقد وجه طول الجفاف بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ الاهتمام الدولي الى مشاكل السهل السوداني . فقد جذبت تغطية الاعلام للجفاف والخسائر الحيوانية والبشرية اهتمام الجماهير ، وبالتالي شجعت على تعزيز عملية المساعدة الدولية .

٦٠ - ولتسهيل تنسيق هذه المساعدة ، اقيمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني في عام ١٩٧٣ . أما دوليا ، فانشئ مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٧٣ لكي يساعد المناطق المنكوبة بالجفاف في برامجها الخاصة بالتأهب للجفاف والانتعاش والتعمير والتنمية ، والتي يتراوح أجلها بين المتوسط والطويل . واعتمدت اللجنة بدعم من نادي السهل استراتيجية انمائية مشتركة لمنطقة السهل السوداني في عام ١٩٧٧ ركزت فيها على الزراعة وتربية الثروة الحيوانية والري ، بهدف تأمين الاكتفاء الذاتي في الغذاء في اطار بيئي قابل للإدامة . وردا على جفاف الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ ، انشئت السلطة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية في عام ١٩٨٦ من أجل مساعدة شرقي افريقيا .

٦١ - ومما شجع على الاهتمام الدولي بالبيئة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة انعقاد مؤتمر الامم المتحدة الدولي للتصحر الذي أقيم في نيروبي عام ١٩٧٧ . وقد طرحت خطة العمل لمكافحة التصحر التي تمخضت عن المؤتمر مشروعا مفصلا لكيفية معالجة

التصحر ، وكان يشمل نظما في التخطيط الوطني لتقييم حجم المشكلة ، ورصد البيئة ، وإعداد خطط عمل وطنية ، وتنفيذ تدابير واسعة لمكافحة التصحر .

٦٢ - كما أكدت خطة العمل على القيمة الخاصة للمساهمة الفنية التي يمكن أن تقدمها منظومة الامم المتحدة في مكافحة التصحر . وفي عام ١٩٧٨ وسعت ولاية مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بحيث يساعد بلدان المنطقة على تنفيذ خطة العمل بموجب مشروع مشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة والبرنامج الانمائي .

٦٣ - وكان جدول الاعمال الافريقي للبيئة يعبر عن التطلعات البيئية التي ذكرها مبدأ منروفيا عام ١٩٧٩ . أما خطة عمل لاغوس التي اعتمدها اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٨٠ فقد حددت الاهداف الطويلة الاجل لتنمية افريقيا ، وجعلت الاولوية لاكتفاء الاقاليم ذاتيا من الاغذية ، والقضاء على الفقر بإشباع الحاجات الاساسية ، والاعتماد على الذات وطنيا واقليميا . كما اعتمد المؤتمر الوزاري الافريقي بشأن البيئة عام ١٩٨٥ خطة عمل القاهرة لتعزيز التعاون بهدف وقف وانحسار التدهور في البيئة الافريقية .

٦٤ - وفي عام ١٩٦٨ ، ردت منظمة الوحدة الافريقية على الازمة الاقتصادية المتزايدة العمق فاعتمدت برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، كما اعتمدت الجمعية العامة هذا البرنامج باعتباره برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ . وتعهدت البلدان الافريقية في الخطة بأن تهيئ الاطار اللازم لبدء تنمية اجتماعية - اقتصادية مستمرة وطويلة الاجل ، بتنفيذ السياسات والاولويات المفصلة في برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، كما أدخلت مسألتي الجفاف والتصحر ضمن أولوياتها .

٦٥ - وتبلور مفهوم التنمية والبيئة القابلة للادامة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (انظر A/42/427 ، المرفق) التي شددت توصياتها على ضرورة اتباع نهج متعدد القطاعات في ادارة التنمية ؛ واعتمدت الجمعية العامة هذه التوصيات في قرارها ١٩٨٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن البيئة والتنمية . وأدى تنفيذ هذه التوصيات الى ظهور برنامج عمل كمبالا للاتجاه نحو التنمية القابلة للادامة في افريقيا في عام ١٩٨٩ ، والى ظهور اعلان باماكو بشأن البيئة والتنمية القابلة للادامة في عام ١٩٩٠ .

٦٦ - وقد نجمت عن هذه المبادرات الدولية زيادات في تدفقات المساعدة خصص معظمها لتنمية الهياكل الاساسية والزراعة المروية ، مع اهتمام أقل من ذلك بكثير بالزراعة والحراجة البعليتين .

٦٧ - وأحدث مبادرة ستؤثر في البيئة هي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيقام في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وعملية التحضير له جارية ، وهي تعتبر عاملا هاما له أثره في المداولات الجارية .

٦٨ - وسيتناول المؤتمر قضية الجفاف والتصحر في الفرع ١٢ (د) من البند الاول من جدول أعماله ، وعنوانه "حماية وادارة الموارد البرية بأمور منها مكافحة ازالة الاحراج ، والتصحر والجفاف" . وكان قرار الجمعية العامة ١٧٢/٤٤ قد حث بالتحديد مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني على مساعدة بلدان المنطقة في استعداداتها لهذا المؤتمر . وشرع المكتب في عدة أنشطة برنامجية منها حملة للتوعية والاعلام بهدف التأكد من جعل قضيتي الجفاف والتصحر تنالان ما تستحقانه من أولوية خلال النظر في البند ٢١ من جدول الاعمال .

٦٩ - ويعكف الامين العام للمؤتمر حاليا على إعداد تقرير عن نتائج تدابير المكافحة وعن الدعم المالي والفني لخطة العمل لمكافحة التصحر . وسيحدد التقرير التعاون الدولي الاضافي اللازم لمكافحة الجفاف والتصحر ، وسيوجه الانظار أكثر الى هذه القضايا الحاسمة ، خصوصا في اطار البند ٢١ من جدول الاعمال . وستكون المقترحات الواردة في التقارير التي تعدها أمانة المؤتمر عن النهج المتكامل في تناول حماية وادارة الموارد البرية وشبكات الانتاج البديلة القابلة للادامة مساهمة لها شانها في المؤتمر عند تناول مشكلتي الجفاف والتصحر .

٧٠ - ورغم التزايد المطرد في الاهتمام بالجفاف والتصحر خلال السبعينات والثمانينات ، قلما اهتمت الحكومات في أولوياتها الوطنية بأراضيها الهامشية أو بأنشطة البيئة على المدى الطويل . لكن حدة الازمة الاقتصادية أرغمتها على التركيز على أمور اقتصادية منها أزمة النفط ، وسوء الموازين التجارية ومعدلات التبادل التجاري ، والديون وإعادة جدولتها . وكثيرا ما أدى تركيز خطط التكيف الهيكلي على هذه الاهتمامات الى زيادة الضغط على البيئة باجهادها للانتاج المخصص للتصدير ، وللايرادات من العملات الاجنبية .

٧١ - على أن تكرار فترات الجفاف الطويلة وزيادة تدهور التربة خلقا وعيا جديدا بالطبيعة الحيوية للاهتمامات البيئية . فقد أصبحت الحكومات متزايدة الوعي بأن الانتاج الزراعي حاسم في اطعام سكانها المتزايدين ، وبأن أي تدهور في البيئة يهدد هذا الهدف بالخطر .

٧٢ - وقد حدا هذا بالحكومات مؤخرا الى أن تزيد الأولوية التي تضعها لشؤون البيئة ، وخصوصا لمحاولات إحتواء تدهور التربة ، لا سيما في منطقة السهل السوداني . كما خُصصت أو أقيمت وزارات لتكون مسؤولة عن البيئة ؛ وشكلت آليات مؤسسية ؛ وعززت شبكات لجمع البيانات الوطنية وتحليلها ورصدها ومراكز لبحوثها والتدريب عليها ؛ وجرى التأكيد على البرامج والمشاريع المعنية بالموارد الطبيعية ..

٧٣ - وفي تقرير عام ١٩٩٠ الذي أعده مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني عن الجفاف والتصحر في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كانت أكثر التدابير التي أبلغ بأن الحكومات اتخذتها في مواجهة التصحر تتصل بالتخطيط القومي ، وبناء المؤسسات ، وإعادة التشجير ، بما في ذلك زراعة خشب الوقود ، والمزارع المجتمعية . وذكر أيضا في هذا الصدد وضع خطط عمل وطنية ، بما في ذلك التشريعات والعمل الشعبي ، تتصل بالمحافظة على الموارد الطبيعية . أما مكافحة الجراد ، وتثبيت الكثبان الرملية ، وإيجاد فرص عمل خارج المزرعة ، فلم تلق إلا اهتماما ضئيلا .

٧٤ - وتعتبر جميع الحكومات أن نقص الموارد المالية يشكل عقبة كأداء تعوق جهود مكافحة التصحر .

الأنشطة الحديثة

٧٥ - تمشيا مع التركيز الذي يلقاه الاهتمام بقضايا الجفاف والتصحر ، زادت المشروعات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية وتضاعفت الطلبات من أجل المساعدة في مشاريع - مالية وتقنية واستشارية - تتصل بالبيئة . ففي عام ١٩٩٠ وافق البنك الدولي على أحد عشر قرضا أو ائتمانا مفتوحا تتصل بالبيئة ، معظمها في افريقيا ، في مقابل اثنين فقط في السنة السابقة ؛ وزادت مشاريع المساعدة الى منطقة السهل السوداني التي يغطيها مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني من ١٥ مليون دولار في ١٩٨٦ الى ٣٧ مليون دولار في ١٩٨٩ ؛ كما أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

البرنامج القطري الرابع (١٩٨٧-١٩٩١) ما يزيد على ١٢٥ مشروعا تتصل مباشرة بمكافحة الجفاف والتصحر ، وتنطوي على مساعدة مالية قدرها ٢٩ مليون دولار ، منها ١١١ مشروعا على المستوى الوطني و ١٤ مشروعا إقليميا ؛ كما أن منظمة الاغذية والزراعة تقدم الدعم لما مجموعه ١٨٤ مشروعا مع مساعدة مالية تبلغ ٨٥ مليون دولار .

٧٦ - ومع ذلك فإن صافي تدفق الموارد الى افريقيا جنوب الصحراء في ١٩٨٩ ، قد نقص بالقيمة الحقيقية من ١٩,٤ بليون دولار الى ١٨,٣ بليون دولار .

٧٧ - ولدى النظر في الانشطة التي تم الاضطلاع بها في هذا القطاع يلاحظ أنه بينما تركز التنمية على المبادرات المتكاملة أكثر من تركيزها على النهج القطاعي ، فإننا لسهولة الإبلاغ ، نورد المبادرات والانشطة مجمعة حسب الموضوعات ، فنعرض أولا لمستلزمات التدخل ، أي الإطار وأدوات العمل .

ألف - التخطيط والرصد

١ - التخطيط

٧٨ - يزداد التأكيد باضطراد على بناء القدرة المؤسسية للبلدان النامية في مجالات جمع المعلومات وتحليل القضايا وإدماج تخطيط الموارد الطبيعية في جهود التخطيط الوطني العام بهدف تحسين نوعية التدابير التصحيحية .

٧٩ - وهناك عدد من المانحين ، بالإضافة الى البنك الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومكتب الامم المتحدة للسهل السوداني ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وآخرون ، يساندون وضع إطار استراتيجي لإدارة الموارد . وقد أكملت موريشيوس ومدغشقر ورواندا مؤخرا خطط عمل بيئي شاملة ، كما أن خطط العمل لكل من بوركينا فاصو وغانا وغينيا توشك على التمام . كما أن تنفيذ خطط العمل لمكافحة التصحر يجري على قدم وساق في تشاد والسنغال والرأس الاخضر ومالي وبوركينا فاصو وغينيا - بيساو والنيجر . أما خطط العمل لجمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون فيجري إعدادها وإكمالها .

٨٠ - وقد أعدت استراتيجيات وطنية لحفظ البيئة بمساندة من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، لتكون إطارا نظريا وعمليا لتنمية مستمرة من خلال

الحفاظ على الموارد . وقد تم إعداد تقرير اثيوبيا في ١٩٨٩ ، ولكن عملية التخطيط التي بدأت لا تزال مستمرة . ولتفادي ازدواجية الجهود وللاقتصاد في الموارد النادرة ، فقد بدأت عملية لتنسيق المفاهيم والتنفيذ في هذه المشروعات .

٨١ - ويولى اهتمام محدد بتقوية منظمات التنسيق الاقليمية ودون الإقليمية ، ومنها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وقد اتخذ عدد من المبادرات في هذا الصدد ، منها وضع استراتيجية إقليمية للبلدان التي تضمها الهيئة المعنية بالجفاف والتنمية (اثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والصومال وكينيا) .

٢ - التقييم والرصد والتدريب

٨٢ - من أجل توفير بيانات أكثر وأفضل للتنبؤ ، ونظم الانذار المبكر ، والابحاث ، وكذلك باعتبار هذه البيانات أدوات أساسية لما يلزم من تخطيط وتدخل ، تجري حاليا تقوية النظم البيئية والاخبارية في الاقاليم الفرعية وكذلك على المستوى الوطني . ويلقى دعما كبيرا كل من المركز الإقليمي المعني بالتدريب والبحث التطبيقي للارصاد الزراعية ، والمركز الافريقي لتطبيقات الارصاد الجوية من أجل التنمية . وهناك مرصد الصحراء والسهل ، الذي اتخذت زمام المبادرة فيه حكومة فرنسا ، والذي يهدف إلى دعم المنظمات والمشاريع والخبرات القائمة في مجالات رصد عملية التصحر والابحاث .

٨٣ - وعلى الصعيد الوطني ، وفي إطار التعاون بين اللجنة الدائمة والهيئة الحكومية ومكتب الأمم المتحدة فإن الانشطة المخططة والجارية تهدف إلى استكمال شبكات جمع المعلومات الوطنية ، وجرد الموارد الطبيعية ، والتحقق من احتياجات مستخدمي البيانات البيئية ، ومسح ما يعتري برامج الأبحاث القائمة من فجوات . كذلك على الصعيد الوطني ، حيث عمليات التخطيط واتخاذ القرارات ، هناك في مرحلة التخطيط عدة مشاريع لنظم الرصد والمعلومات البيئية ، باعتبارها أنشطة موازية للأطر الاستراتيجية مثل خطط العمل الوطنية للبيئة ومكافحة التصحر ، وغيرها . كذلك يولى اهتمام لتوسيع وتحسين شبكات الرصد الهيدرومتيورولوجي الوطنية ، وتحليل البيانات ومعالجتها وتطبيقها على أساليب الزراعة واستخدام الاراضي .

٨٤ - وتوجد مبادرات كبيرة لرصد الغطاء الخضري والمطر في افريقيا ، منها نظم الرصد البيئية للوقت الحقيقي في افريقيا ، كما وقع اتفاق لتزويد محطات الاستقبال الافريقية بالمعلومات الرقمية عن طريق "نظام البيانات والمعلومات المتاحة الآن في افريقيا (ديانا)" . وقد أقيمت مراكز جديدة لرصد الجفاف في هراري ونيروبي . وأنتج برنامج الامم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع اثيوبيا وسائل سمعية وبصرية عن الاستعداد لطوارئ الجفاف ، بالتعاون مع برامج المساعدة الاخرى ، وكذلك برنامجا عن الاستعداد للطوارئ لموظفي الحكومة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، يجري إعداده بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومركز الامم المتحدة للتدريب والبحث .

٨٥ - وعلى المستوى العالمي يجري تنفيذ برنامج كبير لرسم الخرائط بتوجيه برنامج الامم المتحدة للبيئة ، لقياس التصحر وسائر أعراض تردي التربة في المناطق الجافة وشبه الجافة والقليلة الرطوبة . وهذه العملية ، التي ينبغي النظر اليها بالاقتران بالتقرير الكبير عن التقييم العالمي لحالة التصحر والمنهجيات ، ستتم في موعد مناسب لتكون بين يدي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢ .

٨٦ - وسوف يجري التوسع في التدريب على استخدام نظم البيانات الجغرافية ، الذي بدأ فعلا في عدد من البلدان ، على أساس شبه اقليمي في دول اللجنة الدائمة والهيئة الحكومية الدولية . والتدريب عنصر في جميع البرامج ابتداء من التدريب أثناء العمل والبرامج الدراسية والحلقات التدريبية لموظفي الحكومة ، الى برامج التعليم الرسمية .

٨٧ - وفي ضوء الاستفسارات العلمية عن التغيرات المناخية وأثرها عن آليات تردي التربة ، يجري تكثيف أنشطة البحث وتقوية القدرات العلمية لدول السهل في مجال ادارة المزارع والغابات والمراعي .

باء - الانتاج والامن الغذائي

٨٨ - سوف تسهم تنمية الزراعة التي يمكن أن تتواصل ، وتحسين نظم الزراعة التقليدية في الاراضي الجافة ، اسهاما كبيرا في تحسين وضع الامن الغذائي . ويجري برنامج الامم المتحدة الإنمائي تقييما لمشروع عن أبحاث وتنمية زراعة الاراضي الجافة في شرق أفريقيا وعن احتياطيات الحبوب الاستراتيجية في منطقة مركز التنسيق الانمائي

للجنوب الافريقي (SADCC) . وفي منطقة اللجنة الدائمة تلقى دعما متزايدا سياسا الغذاء الوطنية التي تجمع بين وضع خطط وطنية للحبوب ، وتشجيع الحبوب المحلية وتنمية الزراعات ذات الري المحيطي .

٨٩ - وتجري مساعدة مختلف منظمات الدعم في المنطقة ، بما في ذلك المعهد الدول للزراعة الاستوائية . والمركز الدولي للماشية في افريقيا ، ومركز تنمية المخصبا الزراعية ، وشبكة تنمية التربة ، المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الافريقي المعن بالبيئة .

٩٠ - وهناك اهتمام واضح على المستوى الوطني بتحسين موارد الارض وزيادة انتا الاغذية . وتوصي الدراسة المعنية بالقطاع الزراعي في الجزائر باصلاحات في سياس الاراضي لتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص في مجال تحسين الاراضي ؛ والاستثمار ف الري ، ومنع الترسب في مستودعات المياه ، وادخال تدابير حفظ المياه . ووفق لمسودة التقرير المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ خطة الامم المتحدة للانتعاش ف افريقيا من قبل البلدان الافريقية" ، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا ف نيسان/ابريل ١٩٩١ ، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان الافريقية تولي أولوي عالية لقطاع الاغذية والزراعة ، ولكن ٣٤ بلدا منها تذكر أن التغيرات في المحاصيا ناتجة عن الاحوال الجوية ، بينما ١٤ بلدا منها تعزو الزيادات في الانتاج الى زيادا الاستثمار وتحسين المدخلات أو مرافق التخزين .

٩١ - وعلى المستويين الاقليمي والوطني ، هناك تأكيد على تخطيط استخدام الاراضي وتنمية موارد المياه ، وحفظها ، وتنمية نظم زراعية حراجية رعوية .

٩٢ - اما ادارة التربة ومساقط المياه ، فمع أنها أساسا تدخل في البرام الوطنية ، إلا أنها تتطلب تعاونا ودعما على المستوى دون الاقليمي . ومعظم مصادر المياه الداخلية الكبيرة وأحواض الانهار لها منظمات مشتركة بين الحكومات مكلفا بتنمية وحماية الموارد الطبيعية ، من ذلك مثلا لجنة حوض بحيرة تشاد ومنظمة تنميا نهر السنغال .

٩٣ - وعلى المستوى الوطني ينظر الى قطاع المياه باعتباره قطاعا ذا أولوية تحظ بالاهتمام ، كوسيلة لزيادة الانتاج وتحسين أحوال المعيشة والصحة العامة للشعب ، وفم نفس الوقت حماية وحفظ الموارد الطبيعية . وهناك وكالات كثيرة (برنامج الامم المتحد

للبيئة ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومكتب الامم المتحدة للسهل السوداني ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وصندوق الامم المتحدة للطفولة) مهتمة بالمساعدة في أنشطة توصيل مياه الشرب والاصحاح في الريف ، وادارة موارد المياه ، والماء للري ، ونظم تجميع مياه الامطار ، وحفظ موارد التربة والمياه . وهناك تأكيد خاص على الاشتراك الشعبي عن طريق العمل بأجر غذائي ، والعمل الريفي ، مثلا ، في مشروعات مكافحة التحات في النيجر وبوركينا فاصو ، وحماية مساقط المياه في غينيا .

٩٤ - وفي القطاع الرعوي ، يتم التركيز على ادارة الاراضي الرعوية ، وتنمية قطعان الماشية ، بغرض وضع خطط وطنية في هذه النواحي ، وحفز التعاون شبه الاقليمي في الانتاج الحيواني .

٩٥ - وهناك عدة برامج اقليمية كبيرة تساند هذه الجهود وتهدف على وجه الخصوص لمساعدة وعكس اتجاهات انحطاط التربة والحفظ على مستوى من الانتاجية يمكن مواصلته في النظم الايكولوجية الجافة ، ودعم تنمية الرعي البدوي عن طريق تحسين موارد المراعي ودراسة أثر السياسات الحكومية على أسواق الماشية والحبوب ، ومقاومة ارتياد الكلأ عبر الحدود عن طريق تنسيق التشريعات في منطقة السهل السوداني . وفي هذا الاطار الاخير فإن شهادة ارتياد الكلأ الدولية التي تطبقها بلدان الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الغربية ، ودول اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف ، والاتحاد الاقتصادي للماشية واللحوم ، سارية فعلا في البلدان التي تشملها هذه المؤسسات الثلاث .

٩٦ - ومن القضايا التي لابد من حلها من أجل زيادة انتاجية الارض ، قضايا ملكية الاراضي وحقوق الرعي ، وهي من العوائق الهامة على طريق تنمية وحماية موارد الاراضي . وتلقى هذه الامور اهتماما متزايدا على جميع الاصعدة . وهناك دراسة أعدها البنك الدولي عن ملكية الاراضي في الزراعة ، ستنشر في عام ١٩٩١ ، يمكن أن تساعد على توضيح مدى هذه المشكلة حتى يمكن التخطيط لحلها .

٩٧ - وهناك عدة مشروعات وطنية تهتم بتجديد المراعي التي تعرضت لتدهور شديد ، كما حدث مثلا في غامبيا ومالي ، وهناك مشروعات أخرى تتناول موضوع تثبيت الكثبان الرملية ، كما في شمال السودان ، ومنطقة نفط الوادي في شمال افريقيا ، وتثبيت الكثبان الرملية وحماية الاحواض في السنغال وموريتانيا .

جيم - التشجير والطاقة

٩٨ - تدعو خطة العمل للغابات الاستوائية ، التي اعتمدت بمبادرة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي وغيرها ، على وجه الخصوص ، لحماية وتجديد الغابات الاستوائية ، ومقاومة التصحر ، وتحسين استخدام الاراضي ، وتشجيع الزراعة الحراجية ، وخاصة انتاج أخشاب الوقود . وفي اطار تقييم مدى تدهور الغابات ، بدأ العمل في اعداد استعراضات لقطاع الغابات .

٩٩ - وهناك كثير من الانشطة الجارية القائمة على حماية الغابات ، كثيرا ما تكون من مكونات مشاريع أخرى ، بما في ذلك زراعات أخشاب الوقود ، كما في بوركينا فاسو واثيوبيا والسنغال والنيجر والسودان ، والمراكز الوطنية والاقليمية لغرسات الاشجار .

١٠٠ - ويجري أيضا تطوير وتوزيع مواقد أكثر كفاءة ، على سبيل المثال في السودان وموريتانيا وغامبيا وموازمبيق . وهناك جهود جارية للبحث عن بدائل محلية ومتاحة للخشب كوقود ، كما يحدث بالنسبة لاختبار والتشجيع على استعمال الغاز في السنغال وبوركينا فاسو والنيجر ، والغاز الحيوي في المغرب ، وبرنامج غاز البوتان الاقليمي في المنطقة التي تشملها اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف .

دال - اشتراك المجتمعات المحلية

١٠١ - لزيادة وعي السكان بقضايا البيئة ، وهو ضروري لضمان فهمهم ومشاركتهم ، هناك أنشطة تعليمية متعددة يجري الاضطلاع بها بالتنسيق مع الهيئات الوطنية والمشتركة بين الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية . ومن ذلك الحملات المدرسية لزراعة الاشجار ، ويوم البيئة ، ويوم التشجير ، في كينيا وتوغو وبنن . وعلى أثر المبادرة التي دعمها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي للمدارس الابتدائية ، بدأ برنامج اقليمي للمدارس الثانوية في اطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف ، يهدف الى تطوير برنامج للتعليم البيئي وتضمينه في جميع المناهج الاكاديمية .

١٠٢ - وتمضي كل المشروعات بشكل متزايد بالاتصال الوثيق مع السكان المستفيدين سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ . وكثيرا ما تكون المنظمات غير الحكومية هي الاقرب للمجتمعات المحلية . ومن الجدير بالذكر هنا مبادرتان لتلك المنظمات : وهما شبكة

افريقيا لعام ٢٠٠٠ ، وبرنامج الشركاء في التنمية ، وكلاهما مهتم بدعم المشروعات البيئية من أجل تعزيز التنمية على مستوى القاعدة .

١٠٣ - وفي اطار الاهتمام العام بالاشتراك الكامل من قبل الجماهير في جميع الانشطة ، يلقى دور المرأة عناية متزايدة . فمبادرات "المرأة للتنمية" بدأت تترك أثرا في المنطقة ، كما أن أكثر من ٣٣ في المائة من العمليات التي وافق عليها البنك الدولي خلال العامين الاخيرين لها مكونات تتصل بهذا الموضوع أو أنها مصممة خصيصا من أجله . كما تلقى خدمات الارشاد لتلبية احتياجات المرأة ، مثل الوصول الى الائتمان الريفي ، أولوية عالية .

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٤ - تشير المعلومات المقدمة في هذا التقرير الى استنتاج حتمي هو أنه على الرغم من الجهود التي تُبذل حاليا والمنجزات التي تحققت حتى الآن ، فإن ما يتم بلوغه حاليا ليس بالقدر الكافي كما أن التقدم المُحرز من البطء بحيث لا يمكن أن يؤدي الى أي نجاح حقيقي في التغلب على مشاكل الجفاف والتصحر . وعليه ، طُرحت توصيات تقوم على فرضيتين واضحتين وأساسيتين فيما يتعلق بالتنمية ، هما : أن افريقيا تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنميتها (إعلان برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا) ؛ وأن أهداف التنمية السليمة وحماية البيئة مترابطة بشكل مباشر وجوهري على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء ؛ وأنه من الواضح أن من واجب المجتمع الدولي أن يقدم كل ما يمكن من دعم للتدابير المضطلع بها .

١٠٥ - وفي ضوء هذه المبادئ الاساسية ، وداخل إطار استراتيجي ملائم للتخطيط ومع إيلاء النظر الواجب للمداولات التي تشملها العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تُقترح الانشطة التالية ذات الاولوية ، التي وضعت على أساس التوصيات التي طرحت في تقرير أعده مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني بشأن الجفاف والتصحر في سياق برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

١٠٦ - إلا أنه أيا كانت شدة الحاجة التي تدعو الى اتخاذ إجراءات ، فإن التقدم سيتعرقل ما لم تتوفر الاطر الاستراتيجية الملائمة التي تدخل في عملية التخطيط

الشاملة ، والتي يجري داخلها التخطيط لكل الانشطة وتقديم الدعم لها وتنفيذها بشكل منسق . وينبغي أن يدخل في عداد الاولويات العليا التحقق من وجود تلك الهياكل وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتدارك أية فجوات .

١٠٧ - ويظهر مبدأ اقتران جميع الجهود الإنمائية بحفظ وحماية قاعدة الموارد الإنتاجية من تزايد عدد الخطط التي تحاول تحقيق التوازن بين ضرورة توفر القابلية للإدامة والاحتياجات الإنمائية عموما . إلا أنه حتى تصبح هذه الخطط فعّالة ، يلزم قدر أكبر بكثير من التنسيق من أجل تفادي الازدواج والاقتصاد في الموارد الشحيحة وضمان زيادة كفاءة الجهد واستهداف المرامي الملائمة .

١٠٨ - وكاداة ضرورية في هذا الجهد ، يمثل رصد العمليات التي ينطوي عليها الامر شرطا أساسيا للتخطيط وتنسيق أنشطة المراقبة . كما ينبغي إتاحة القدر الامثل من الموارد العلمية والتقنية للبلدان الافريقية من أجل القيام بذلك الرصد وتجهيز البيانات التي يجري الحصول عليها ، مع مراعاة ضرورة المواءمة بين النظم والتكنولوجيا لضمان فعالية التكلفة ومعقولية السعر والملاءمة .

١٠٩ - وداخل الاطر الاستراتيجية الموضوعة ينبغي تصميم المشاريع ، بالتعاون الوثيق مع السكان المستهدفين ، من أجل التركيز على الاولويات المحددة محليا وتحقيق أكبر قدر ممكن من التفهم والمشاركة المجتمعيين .

١١٠ - وضمانا للمشاركة الفعّالة ، يجب تأمين ملكية الاراضي أو ما تملك مضمون لمنتجات الارض ، كما ينبغي تكييف آليات التسويق والاسعار لتأمين حصول المزارعين على عائد منصف .

١١١ - ومكافحة التصحر ، بما في ذلك حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتنميتها واستغلالها بشكل قابل للادامة ، هي عملية طويلة الاجل تتطلب الاخذ بنهج تتسم بالمرونة الكبيرة في تصميم المشاريع ، مثل المفهوم التطوري لتحديد أهداف وإجراءات المشاريع بالتعاون مع المجتمعات المحلية المعنية . وتدعو الحاجة أيضا الى تبسيط الإجراءات الجامدة والمعوّقة الى حد ما التي تستخدمها وكالات المعونة عند إعداد المشاريع والمساعدة ، والموافقة عليها وإدارتها .

١١٢ - ونظرا لأن المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية تكون عادة على أوثق اتصال بالمجتمعات المحلية ، فينبغي بذل كل محاولة ممكنة لتقديم الدعم الكامل لها في تنفيذ المشاريع .

١١٣ - أما برامج الحفظ التي لا تعود بنفع مباشر وواضح على مستعملي الاراضي من الافراد ، فتستلزم اتخاذ تدابير خاصة لضمان تنفيذها ، مثل وضع نظام للمزايا أو الحوافز التعويضية . وينبغي أن يشمل التنفيذ تحديد التعويض وإقامة مزيج مناسب من المشاريع التي تجمع بين تحقيق عائدات مؤكدة في وقت مبكر واتخاذ تدابير للحفظ على الأجل الطويل .

١١٤ - ومن أجل استيعاب الضغط المتزايد على الارض ، ينبغي أن يتزايد التركيز على وضع نظم بديلة وتكميلية للإنتاج تكون سليمة بيئيا . وينبغي توفير المزيد من فرص العمل في القطاع الريفي خارج نطاق قطاع إنتاج الاغذية الاولي . وتتيح الصناعات المنزلية الصغيرة الملائمة والحرف وغيرها من صناعات المستوى الثالث فرصا بديلة مغرية للعمل .

١١٥ - ويستلزم الامر إيلاء أهمية خاصة لرسم سياسة سكانية تكفل ألا تؤدي الزيادات في السكان الى الإجهاد الزائد للطاقة الحَملية والموارد الطبيعية والقيود الايكولوجية لنظم دعم الاراضي الجافة بافريقيا .

١١٦ - ومن المجالات التي ينبغي أن تنال اهتماما أكبر ، التثقيف البيئي ، لاسيما في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي ، نظرا لانه يشكل أسلوبا يتسم بالكفاءة ، إن كان طويل الأجل ، لتوعية السكان بالاهتمامات البيئية .

١١٧ - ومن شأن توسيع الفرص المتاحة أمام المرأة أن يسهم أيضا في الاداء الاقتصادي ، وزيادة بطء النمو السكاني ، وغير ذلك من الاهداف الإنمائية والبيئية .

١١٨ - ويلزم بذل جهود أكبر في ميدان البحث ، بما في ذلك ما يتعلق بمحاصيل الكفاف وأراضي المراعي المهملة ؛ والقيام ، على نطاق واسع ، بتجريب الانواع الاصلية والدخيلة من المحاصيل الشديدة الاحتمال المقاومة للجفاف ذات الإمكانات الاقتصادية الثابتة ، التي تفي أيضا بمتطلبات التنمية القابلة للإدامة .

١١٩ - وتتاح خبرات وفيرة في معالجة مشاكل الجفاف والتصحر في افريقيا . وعلى سبيل المثال فقد استحدثت شمال افريقيا ، التي تواجه المشكلة منذ قرون ، تقنيات مختلفة لتنمية المناطق القاحلة منها حفظ المياه والتربة وتجميع المياه . ويمكن تقاسم هذه التكنولوجيا بشكل مفيد مع الدول جنوب الصحراء الكبرى . وبالمثل ، تتوفر لدى الكثير من بلدان منطقة السهل السوداني معارف مستفيضة يمكن تقاسمها عن الأنواع الاصلية والدخيلة والتقنيات الحرجية الزراعية . ويمكن أن تؤدي زيادة تعاون الجنوب مع الجنوب في افريقيا الى تعزيز الإنتاجية في القارة بأكملها ، والحد من نسبة المعونة الأجنبية التي يجري إنفاقها حاليا على المساعدة التقنية التي يوفرها المغتربون .

١٢٠ - ومن المقدر أن افريقيا قد تلقت ٤٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ في شكل مساعدة تتصل بمشاكل التصحر والجفاف ، أي نحو ٣,٥ في المائة من إجمالي المساعدة المقدمة في ذلك العام . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغ مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما مجموعه ١٣,٤ من بلايين الدولارات ، أي ما لا يعدو ٣٨,٩ من الدولارات للفرد . وهذه المبالغ أقل كثيرا من أن تكون كافية بالنسبة الى حجم المشاكل . وتؤكد الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن "حماية البيئة وتعزيزها قضيتان رئيسيتان تؤثران على رفاهية الشعوب وعلى التنمية الاقتصادية في أنحاء العالم" وأن "تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية مسألة أساسية في معالجة مشاكل التدهور البيئي" . ولا يمكن نقل الموارد بشكل محدد وبما فيه الكفاية إلا بالتسليم التام بالآثار الشاملة المترتبة على هاتين المقولتين .

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36 ، الفصل الاول ، الفقرة ٧) ، والقرار ٣٢/١٧٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

المرفق الاول

البلدان المتأثرة بالتصحر في افريقيا

شمال افريقيا

تونس (أ)
الجزائر (أ)
الجماهيرية العربية الليبية (أ)
مصر (أ)
المغرب (أ)

منطقة السهل السوداني

اثيوبيا (أ)
أوغندا (أ)
بنن (أ)
بوركينا فاصو (أ)
تشاد (أ)
توغو (أ)
جمهورية تنزانيا المتحدة (أ)
جيبوتي (أ)
الرأس الاخضر (أ)
السنغال (أ)
السودان (أ)
الصومال (أ)
غامبيا (أ)
غانا (أ)
غينيا
غينيا - بيساو
الكاميرون (أ)
كينيا (أ)
مالي (أ)
موريتانيا (أ)
النيجر (أ)
نيجيريا (أ)

منطقة كلهاري - ناميبيا

أنغولا (أ)
بوتسوانا (أ)
جنوب افريقيا (أ)
زامبيا (أ)

(أ) بلدان متأثرة بالتصحر .

المرفق الاول (تابع)

منطقة كلهاري - ناميبيا (تابع)

زمبابوي (أ)
سوازيلند (أ)
ليسوتو (أ)
موزامبيق (أ)
ناميبيا (أ)

بلدان أخرى

بوروندي
رواندا
كوت ديفوار
ليبيريا
مدغشقر (أ)
ملاوي (أ)

المرفق الثاني

البلدان المتأثرة بالجفاف : وحالات الطوارئ الاخرى ، ١٩٩١

البلد	طبيعة حالة الطوارئ	عدد السكان المتأثرين
اثيوبيا	جفاف ، حرب أهلية	٦ ٠٢٥ ٠٠٠
أنغولا	جفاف ، حرب أهلية	١ ٩٠٠ ٠٠٠
أوغندا	لاجئون ، مشردون	٤٧٠ ٠٠٠
بنن	جفاف	١٥٠ ٠٠٠
بوركينا فاصو	جفاف	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
تشاد	جفاف ، صراع أهلي	١ ٣٠٠ ٠٠٠
جيبوتي	جفاف ، فيضانات ، مشردون من الخارج	١٥٠ ٠٠٠
الرأس الاخضر	جفاف ، جراد ، رياح	١٧٠ ٠٠٠
رواندا	نقص في الاغذية	٣٣٠ ٠٠٠
زائير	لاجئون	٩٥ ٠٠٠
زامبيا	كوليرا ، لاجئون	٣٠ ٠٠٠
زمبابوي	لاجئون	١٠٣ ٠٠٠
سوازيلند	لاجئون	٣٦ ٠٠٠
السودان	جفاف ، حرب أهلية ، لاجئون	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
سيراليون	لاجئون	٣٠٠ ٠٠٠
الصومال	جفاف ، حرب أهلية ، لاجئون	٧ ٠٠٠ ٠٠٠
غامبيا	جفاف	٦٨٤ ٠٠٠
غينيا	لاجئون	١ ٠٠٠ ٠٠٠
الكاميرون	جفاف ، لاجئون	٢٠٣ ٠٠٠
كوت ديفوار	لاجئون	٣٠٠ ٠٠٠
الكونغو	فيضانات ، لاجئون	١٠ ٠٠٠
ليبيريا	حرب أهلية	١ ٥٠٠ ٠٠٠
مالي	جفاف ، عائدون ، لاجئون ، صراع أهلي	١ ٣٠٠ ٠٠٠
مدغشقر	أعاصير حلزونية	٢٥ ٠٠٠

(يتبع)

المرفق الثاني (تابع)

البلد	طبيعة حالة الطوارئ	عدد السكان المتأثرين
ملاوي	جفاف ، لاجئون	٣ ٨٠٠ ٠٠٠
موريتانيا	جفاف ، جراد	١ ٣٠٠ ٠٠٠
موزامبيق	حرب أهلية ، جفاف	٧ ٩٠٠ ٠٠٠
ناميبيا	جفاف مزمن	١٥٧ ٠٠٠
النيجر	جفاف ، لاجئون	٢ ٨٥٠ ٠٠٠
المجموع		٤٩ ٣٥٨ ٠٠٠

المرفق الثالث

متوسط معدلات النمو السنوية في اجمالي انتاج الاغذية ونصيب الفرد منه ، ١٩٧٦-١٩٨٩

	إنتاج الاغذية					
	المجموع			نصيب الفرد من السكان		
	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٨٩	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٨٩
افريقيا						
اثيوبيا	٢,٨	-٠,٤	١,٩	٠,٥	-٢,١	٠,١
أنغولا	٠,٧	٠,٢	٠,٠	-٢,٦	-٢,٣	-٢,٦
أوغندا	-٣,٠	٠,٧	١,٧	-٥,١	-٢,٦	-١,٨
بنن	٣,٩	٦,١	٣,٠	١,١	٣,١	-١,٣
بوتسوانا	-٣,٧	٠,٧	١,٥	-٧,٣	-٣,٩	-٣,٠
بوركينا فاصو	-٠,٨	٦,٠	٣,٥	-٣,٨	٣,٤	-٠,٣
بوروندي	٠,٦	٣,٥	-١,٩	-١,٣	٠,٦	-٤,٧
تشاد	٣,٠	٣,٦	٠,٤	٠,٨	٠,٣	-٣,٠
توغو	٣,٠	٠,٩	٣,٩	-٠,٥	-٣,٠	-٠,٣
تونس	٠,٣	٤,٨	-٥,١	-٣,٢	٣,١	-٧,٣
الجزائر	٠,١	٣,٦	-٣,٨	-٣,٩	٠,٥	-٥,٨
الجماهيرية العربية الليبية	٠,٥	٦,٦	-٠,١	-٣,٥	٣,٠	-٣,٨
جمهورية افريقيا الوسطى	٣,٠	٠,٣	٠,٣	-٠,٣	-١,٩	-٣,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	٤,٦	٣,١	٣,١	١,١	-٠,٧	-١,٦
رواندا	٤,١	٣,٠	-٣,٣	٠,٨	-٠,٤	-٦,٦
ريونيون	٠,٨	-٣,٠	٠,٧	-٠,٣	-٣,٥	-١,٠

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

	إنتاج الاغذية					
	المجموع			نصيب الفرد من السكان		
	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٨٩	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٨٩
زائير	١,١	٢,٧	١,٤	-١,٨	-٠,٤	-١,٨
زامبيا	-١,١	٢,٢	٣,٣	-٤,١	-١,٨	-٠,٦
زمبابوي	-١,٤	٧,٤	-١,١	-٤,٧	٤,٢	-٤,١
السنغال	-٨,٦	٧,٦	٣,٣	-١١,٧	٤,٩	٠,٦
سوازيلند	٤,٧	١,٥	٣,٧	١,٨	-١,٨	٠,٣
السودان	٢,٦	٢,٧	٠,٨	-٠,٥	-٠,٥	-٢,١
سيراليون	٠,٣	٠,٥	٠,٦	-١,٣	-١,٨	-١,٩
الصومال	١,٢	٣,٠	٣,٦	-٣,٩	-٠,٦	٠,٢
غابون	٢,٦	-٠,٢	١,٧	١,٣	-٤,٢	-١,٨
غامبيا	-٧,٧	٣,١	٤,٦	-٩,٧	٠,١	١,٦
غانا	-٢,٥	١١,٠	-١,٣	-٥,٧	٧,١	-٤,٣
غينيا	١,٩	٠,١	١,٥	-٠,٣	-٣,٢	-١,٠
غينيا - بيساو	-٠,٥	٧,٤	٣,٩	-٥,٥	٥,٤	١,٨
الكاميرون	-٠,٦	٣,٢	٣,٤	-٣,١	-٠,٥	-٠,٣
كوت ديفوار	٦,٢	٣,٩	٤,٩	٢,٣	-٠,٤	٠,٦
الكونغو	٣,٠	١,٣	٣,٦	-٠,٤	-١,٣	-٠,١
كينيا	٠,٤	٣,٩	٥,٦	-٣,٥	-٠,٣	١,٣
ليبريا	٣,٤	٣,٥	١,٣	-٠,٩	٠,٣	-٣,٠
ليسوتو	١,٣	٠,٠	-١,٥	-١,١	-٣,٨	-٤,٣
مالي	٣,١	٣,٥	٣,٠	-٠,٢	-٠,٣	٠,٠
مدغشقر	٠,٩	١,٩	٣,١	-٣,٥	٣,٠	-٣,٨
مصر	١,٠	٣,٩	٣,٨	-١,٧	١,١	١,١
المغرب	٤,٦	٣,٣	٥,٨	٣,٣	-٠,٨	٣,١
ملاوي	٣,٣	١,١	٣,٣	٠,٣	-٣,٠	-١,٠

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

	إنتاج الاغذية					
	المجموع			نصيب الفرد من السكان		
	١٩٨٠-١٩٧٦	١٩٨٥-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٨٦	١٩٨٠-١٩٧٦	١٩٨٥-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٨٦
موريتانيا	٤,٧	٠,٣	٣,٢	١,٩	٣,٣-	٠,٥-
موريشيوس	١,٢	٤,٩	١,٨	٠,٨-	٣,٢	٠,٥
موزامبيق	١,٠	٠,٣-	١,٤	٣,٣-	٣,٨-	١,٣-
ناميبيا	٠,١	٠,٢	٣,١	٣,٥-	٣,٨-	٠,١-
النيجر	١٠,٦	٠,١-	٠,٤	٧,٨	٣,٩-	٣,٥-
نيجيريا	٣,٦	٤,١	١,٧	٠,٩-	٠,٧	١,٧-

المصدر : دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ .

المرفق الرابع

المؤشرات الاساسية لافريقيا

المنطقة دون الإقليمية/البلد	السكان (بالالاف) ١٩٩٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار دولار الولايات المتحدة الثابتة لعام ١٩٨٠ - ١٩٩٠	الرقم القياسي لنصيب الفرد من انتاج الاغذية (١٩٧٨ - ١٩٨١ = ١٠٠) ١٩٨٥	الرقم القياسي لنصيب الفرد من انتاج الاغذية (١٩٧٨ - ١٩٨١ = ١٠٠) ١٩٩٠	إنتاج الحبوب الغذائية (نصيب الفرد بالكيلوغرام) ١٩٨٩
شمالي افريقيا	١٤٢ ٤٧٠	١ ١٧٤	-	-	-
تونس	٨ ١٦٩	١ ٤٩٥	١١٧,٦٨	١٠٤,٩٧	٨٠
الجزائر	٢٥ ٣٦٤	٣ ١٤٥	١١٠,٠٠	٩٣,٠٠	٧٣
الجماهيرية العربية الليبية	٤ ٥٤٤	٦ ٦٧٤	٩٦,٦٦	١٠٣,٥٨	٨٩
السودان	٢٥ ١٩٥	٣٥٨	٩٤,٢٣	٨٤,٣٤	٩٧
مصر	٥٤ ٠٥٩	٦٧٨	١٠٤,٨٠	١١٦,٣٤	١٩٥
المغرب	٢٥ ١٣٩	٩٨٣	٨٦,٩٩	١١٥,١١	٣٠٤
غربي افريقيا	١٩٩ ٥٠٤	٦٨٣	-	-	-
بنن	٤ ٧٤١	٣٤٠	١١٣,٩٣	١٢٠,٣٧	١٣٠
بوركينا فاصو	٩ ٠٠٧	٣٣٣	١١٣,٣٩	١١٠,٦١	٣٣٣
توغو	٣ ٤٥٥	٣٥١	٨٩,٥٨	١٠٠,٤٥	١٥٣
الرأس الاخضر	٣٧٩	٣٤٣	-	١٠٦,٧٣	١٩
السنغال	٧ ٣٦٩	٥٣١	٩١,٨٥	١٠٦,٣٣	١٤٩
سيراليون	٤ ١٥١	٣٦٣	٩٧,٣٤	٨٦,٩٨	١٣٠
غامبيا	٨٥٨	٣٧٣	٩٣,٨٦	٩١,٥٤	١٤٠
غانا	١٥ ٠٣٠	٣٦٣	١٤٠,٣٠	٩٩,٣٤	٨٨

(يتبع)

المرفق الرابع (تابع)

المنطقة دون الإقليمية/البلد	السكان (بالآلاف) ١٩٩٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار دولار الولايات المتحدة الثابتة لعام ١٩٨٠ - ١٩٩٠	الرقم القياسي لنصيب الفرد من انتاج الاغذية (١٩٧٨ - ١٩٨١ = ١٠٠) ١٩٩٠	إنتاج الحبوب الغذائية (نصيب الفرد بالكيلوغرام) ١٩٨٩
غربي افريقيا (تابع)				
غينيا	٦ ٨٧٦	٣٣٣	١٢١,٦٨	٨٧,٥٢	١٢٥
غينيا - بيساو	٩٨٧	٣٣٤	٩٧,٥٤	١٠٧,١٥	٢٥٧
كوت ديفوار	١٢ ٥٩٦	٧٧٨	٩٧,٣١	٨٨,٣٧	٩٣
ليبريا	٢ ٥٥٤	٣٧٧	١١٣ ٠٧	٧٥,٥٩	١١٧
مالي	٩ ٣٦٣	٣٦١	٨٨,٦٩	٨٧,٥١	٢٣٧
موريتانيا	٢ ٠٢٤	٣٨٩	١٠٣,١٩	٨٧,٠١	٦٩
النيجر	٧ ١٠٩	٣٥٨	١٠٥,٣٤	٨٤,٩٠	٢٦٦
نيجيريا	١١٣ ٠١٦	٩٠٠	٧٩,٧٠	٨٨,٧٥	١٠٢
وسط افريقيا	٧٣ ٩٣٦	٤٧٣	-	-	-
بوروندي	٥ ٤٥١	٣٥١	٩٩,٦٩	٩٣,٩٠	٦١
تشاد	٥ ٦٧٨	٣٠٠	١٠٣,٥١	٩٦,٣٠	١٣٣
جمهورية افريقيا الوسطى	٣ ٩١٣	٣٧٠	٩١,٠٥	٩٧,٥٠	٥١
رواندا	٧ ٣٣٣	١٨٣	١٠٩,٣٤	٦٨,٤٣	٣٦
زائير	٣٥ ٩٩٠	٣٤٠	٩٦,٣٤	٨٩,٦٣	٣٥
سان تومي وبرينسيبي	١٣٤	٣٨٧	-	٦٤,٩٩	٨
غابون	١ ١٧١	٤ ١١٧	٨٣,٤٧	٧٦,٨١	١١
غينيا الاستوائية	٣٥٤	١٦١	-	-	صفر
الكاميرون	١٢ ٠١٩	٧٨٧	٩٦,٤٨	٩٤,٥٣	٧٤
الكونغو	١ ٩٩٤	١ ٤٦٥	٩٣,٨٥	٩٥,١٦	٥

(يتبع)

المرفق الرابع (تابع)

المنطقة دون الإقليمية/البلد	السكان (بالآلاف) ١٩٩٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار دولار الولايات المتحدة الثابتة لعام ١٩٨٠ - ١٩٩٠	الرقم القياسي لنصيب الفرد من انتاج الاغذية (١٩٧٨ - ١٩٨١ = ١٠٠) ١٩٨٥	الرقم القياسي لنصيب الفرد من انتاج الاغذية (١٩٧٨ - ١٩٨١ = ١٠٠) ١٩٩٠	إنتاج الحبوب الغذائية (نصيب الفرد بالكيلوغرام) ١٩٨٩
شرقي وجنوب افريقيا	١١٧ ٣٢٦	٣١٩	-	-	-
إثيوبيا	٤٦ ٧٤٣	١٠٦	٨٨,٩٣	٨٨,٤٣	١٢٩
أنغولا	١٠ ٠٣٠	٧٦٥	٨٩,٨٥	٧٨,٥٣	٣٩
أوغندا	١٨ ٤٤٢	١٩٣	٨٦,١٨	٨٢,٨٤	٥٤
بوتسوانا	١ ٢٨٥	١ ٨١٣	٧٦,٣٥	٧٠,١٤	٤٨
جزر القمر	٤٦٨	٣١٨	-	٩١,٦٧	٤٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٧ ٣٢٨	٢٢٩	٨٩,٥٦	٨٣,٨١	١٧٦
جيبوتي	٥٦٦	٦١٧	-	-	صفر
زامبيا	٨ ٤٥٨	٤٧١	٩٣,٧٤	٨٨,٣٢	٢٤٤
زمبابوي	٩ ٧٣١	٧٥٣	١١١,٧٨	٩١,٧٩	٢٦٢
سوازيلند	٧٨٩	٩٨٠	٩٤,٥٠	٨٩,٠٦	١٨٥
سيشيل	٦٩	٢ ٧٦٨	-	-	صفر
الصومال	٧ ٥٥٥	٣٩٠	٨٤,٥٩	٩٥,٨١	٨٣
كينيا	٢٥ ١٣٠	٤١١	٨٥,١٠	١٠٠,٣٠	١٤٤
ليسوتو	١ ٧٧٤	٣٠٢	٩٩,٥١	٨٠,٨٨	٧٢
مدغشقر	١١ ٩٨٠	٢٩٠	٨٨,٦٣	٨٩,٣٦	٢١٦
ملاوي	٨ ٤٢٨	٢٠٦	٩٤,١١	٨٠,٩٦	١٩٥
موريشيوس	١ ٠٣٣	٢ ٠٠٣	١٠٥,٤١	١١٣,٨٣	٤
موزامبيق	١٥ ٦٦٣	١٤٤	٨٦,٠٦	٨٢,٦٦	٣٥
ناميبيا	١ ٨٧٦	١ ١٤٩	-	٩٤,٣٦	٧٤
مجموع افريقيا	٦١٢ ٣٢٦	٦٥٥	-	-	-

المصدر : دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ .

- - - - -